الباب الثالث

ازدواج المعايير

الفيتو

هو حق النقض، كلمة لاتينية بمعنى أنا لا أسمح وهو حق إجهاض وعدم تمرير أي قرار أو تشريع مقترح ولكن في نفس الوقت لا يضمن تمرير أو تبني المشروع ويمكن تقسيمه لنوعين أحدهما مطلق والآخر محدود ويعطي سلطة حق النقض، وربما غير محدود، لوقف التغيرات، وفي مجلس الأمن بالأمم المتحدة، والدول الخمس الدائمة العضوية (الولايات المتحدة وروسيا وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة) تتمتع بحق النقض في المسائل الموضوعية، ولكن ليس في مسائل إجرائية إذا كان أي من هذه البلدان صوت ضد الاقتراح، فهو مرفوض، حتى لو كان كل من البلدان الأخرى الأعضاء في التصويت لصالحه هذا الحكم تم تصميمه لضمان أن المجلس لا يمكن أن يستخدم للتفويض بعمل عسكري دون موافقة جميع الدول الخمس القوى العظمى أن تهديد الولايات المتحدة

باستخدام حقِّ الفيتو ضد أي قرار يصدر بحقِّ فلسطين في الأمم المتحدة يفتح ملف الفيتو الأمريكي ضد الدول العربية، ومنذ تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، استخدم الاتحاد السوفيتي روسيا الآن حق الفيتو ١٢ مرة، والصين ٥ مرات، وبريطانيا ٣٢ مرة، وفرنسا ١٨ مرة، بينما استخدمته الولايات المتحدة ٨٧ مرة، وهو ما يعني أنها صاحبة نصيب الأسد في استخدام ذلك الحق المزعوم.

فالعرب وخاصة الفلسطينيين كانوا أوائل وأكبر ضحايا الفيتو؛ حيث استعملت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحق بصفتها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن ضد القرارات الصادرة لصالح القضية الفلسطينية ومناصرة للصهاينة أكثر من ٦٠ مرةً منذ إنشاء الأمم المتحدة، مما أعاق وعطل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بحلِّ القضية؛ وإنهاء الصراع العربي الصهيوني، واستعملت حق النقض أكثر من الدول الـ٤ الدائمة الأخرى مجتمعة، مما يدل على اتخاذها مجلس الأمن مطية لمصالحها لتمرر ما تريده من قرارات، وتمنع تنفيذ ما لا توافق عليه من القرارات، وذلك بحكم نفوذها ودعمها المالي للأمم المتحدة والموافقة على توظيف الموظفين الكبار بها، وأيضًا بسبب وجود مقرِّ الأمم المتحدة على أراضيها، مما يوفر الاتصال والتنسيق السهل مع كل الأطراف الدولية، وسبق أن منعت دبلوماسيين أجانب من دخول أراضيها لحضور

اجتماعات الأمم المتحدة، وهذا يدل وبشكل واضح على تحكمها وسيطرتها الكاملة على المجلس الأممي، وتكريس هذه الهيمنة لمحاربة العرب ونهب حقوقهم؛ حيث استخدمت الفيتو ٨٢ مرةً ضد مشاريع قرارات تطرحها دول المنظمة الدولية ٤٣ منها؛ اعتراضًا على مشاريع قرارات تدين الصهاينة، وأعاقت صدور ٥٧ قرارًا كانت صادرة لصالح العرب ويشكل الاستخدام الأمريكي للفيتو ضد الطلب الفلسطيني للعضوية في الأمم المتحدة هاجسا طالما أرق القضية الفلسطينية، إذ اعتادت الولايات المتحدة على استخدام حق النقض (الفيتو) في أي قرار يهدف للنيل من إسرائيل على المستوى الدولي، أو أي قرار يصب في المصلحة الفلسطينية .

وفيما يلي بعض المشاريع التي استخدمت الولايات المتحدة ضدها الفيتو لحماية إسرائيل من قرارات في مجلس الأمن والتي تدين التصرفات والاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين:

ـ عام ١٩٦٧ استخدم الفيتو ضد مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار أثناء حرب يونيو.

ـ ٢٦ يوليو ١٩٧٣ فيتو ضد مشروع قرار عربي يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، ويطالب الاحتلال بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة.

ـ ٢٥ يناير ٢٩ يونيو ١٩٧٦ فيتو ضد مشروع قرار تقدمت به باكستان

وبنما وتنزانيا ورومانيا، وينص على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير.

ـ مارس ١٩٧٦ استخدم مرة ثانية ضد مشروع قرار يطلب من الاحتلال الامتناع عن أية أعمال عدوانية ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة.

ـ ٣٠ أبريل ١٩٨٠ فيتو ضد مشروع باكستاني، وكان يدعو إلى إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المناقشات بنفس حقوق الدولة العضو في الأمم المتحدة.

ـ ٢ أبريل ١٩٨٢ ضد مشروع قرار يدين محاولة إسرائيل اغتيال رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة.

ـ ٢٠ أبريل ١٩٨٢ استخدم ضد مشروع قرار عربي يدين حادث الهجوم الإسرائيلي على المسجد الأقصى.

ـ وفي ١٥ فبراير ١٩٨٣ ضد مشروع قرار يدين إسرائيل لارتكابها مذابح مخيمي اللاجئين الفلسطينيين صبرا وشاتيلا في لبنان .

ـ ١٣ سبتمبر١٩٨٥ استخدم ضد مشروع قرار أمام مجلس الأمن يدين ممارسات الاحتلال القمعية بحق الفلسطينيين .

ـ ٣٠يناير ١٩٨٦ استخدم ضد مشروع قرار يدين الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى، ورفض مزاعم الاحتلال باعتبار القدس عاصمة لها.

ـ ٢٠ فبراير ١٩٨٧ استخدم الفيتو ضد مشروع قرار يستنكر سياسة

القبضة الحديدية للاحتلال، وسياسة تكسير عظام الأطفال الذين يرمون الحجارة خلال الانتفاضة الأولى.

ـ ١ فبراير ١٩٨٨ استخدم ضد اقتراح يطالب بالحد من عمليات الانتقام الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

ـ ١٥ أبريل ١٩٨٨ استخدم ضد مشروع قرار يدين الاحتلال لاستخدامه سياسة القبضة الحديدية تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في أعقاب طردها ثمانية فلسطينيين.

ـ ١ فبراير ١٩٨٩ ضد مشروع قرار يرفض ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستخدم في ١٨ فبراير ١٩٨٩ ضد مشروع قرار يدين انتهاكات الاحتلال لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

ـ ٩ يونيو ١٩٨٩ استخدم ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين الاحتلال بسبب استخدامه سياسات قمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ـ ٧ نوفمبر ١٩٨٩استخدم الفيتو ضد مشروع قرار يدين ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ـ١ يونيو ١٩٩٠ استخدم ضد مشروع قرار قدمته دول عدم الانحياز، ويدعو إلى إرسال لجنة دولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لتقصي الحقائق حول ممارسات الاحتلال القمعية ضد الشعب الفلسطيني.

ـ ١٧ مارس ١٩٩٥ استخدم ضد مشروع قرار يطالب الاحتلال بوقف قراراته القاضية بمصادرة ٥٣٠٠٠م٢ من الأراضي العربية في القدس الشرقية.

كما استخدم في٧ مارس ١٩٩٧ ضد مشروع قرار يطالب الاحتلال بوقف أنشطته الاستيطانية في شرق القدس المحتلة كما استخدم بتاريخ٢١ مارس ١٩٩٧ ضد مشروع قرار يدين بناء الاحتلال لمستوطنات في جبل أبو غنيم شرق مدينة القدس المحتلة وفي٧ مارس ٢٠٠١ استخدم ضد قرار يسمح بإنشاء قوة مراقبين دوليين لحماية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي ١٤ ديسمبر٢٠٠١ استخدم ضد مشروع قرار يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية،ويدين التعرض للمدنيين وفي ٢٠ ديسمبر٢٠٠٢ استخدم ضد مشروع قرار قدمته سورية لإدانة قتل قوات الاحتلال عدة موظفين من الأمم المتحدة، فضلا عن تدميرها المتعمد لمستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نهاية شهر نوفمبر٢٠٠٢ وفي ١٤ يوليو ٢٠٠٣ استخدم ضد مشروع قرار يطالب بإزالة الجدار العنصري الذي أقامه الاحتلال على الأراضي الفلسطينية.

وفي١٦ يوليو ٢٠٠٣ استخدم ضد مشروع قرار لحماية الرئيس

الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، بعد قرار البرلمان الإسرائيلي بالتخلص منه.

وفي٢٥ مارس ٢٠٠٤ استخدم ضد مشروع قرار قدمته الجزائر يدين الاحتلال لاغتياله الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حماس.
وفي ٥ أكتوبر ٢٠٠٤ استخدم ضد مشروع قرار يطالب الاحتلال بوقف عدوانه على شمال قطاع غزة، والانسحاب من هناك وفي ١٣ يوليو ٢٠٠٦ استخدم ضد قرار يطالب بإطلاق سراح جلعاد شاليط، الجندي الأسير لدى حماس مقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ويطالب بوقف الحصار والتوغل الإسرائيلي في قطاع غزة.
وفي١١ نوفمبر ٢٠٠٦ استخدم ضد مشروع قرار بسبب ارتكاب الاحتلال مجزرة بيت حانون التي أسفرت عن استشهاد عشرين فلسطينيا وإصابة العشرات بجروح وكان آخر فيتو استخدمته الولايات المتحدة في ١٨ فبراير ٢٠١١ ضد مشروع قرار عربي يدين الاستيطان في الضفة الغربية والقدس ويعتبره غير شرعي.

في عام ١٩٦٧م استخدمت واشنطن الفيتو لأول مرة للحيلولة دون صدور نص قرار وقف إطلاق النار أثناء حرب يونيو وانسحاب القوات المتحاربة إلى خطوط الهدنة السابقة، وفي سبتمبر ١٩٧٢م استخدمته ضد قرار تقدمت به كلٌّ من الصومال وغينيا ويوغسلافيا يطالب بوقف

العمليات الحربية في الشرق الأوسط بعد شكوى سوريا ولبنان، وفي العام التالي اعترضت على مشروع قرار يؤكد إنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٧٦م وفي ٢٥ يناير ١٩٧٦م استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد قرار تقدمت به باكستان وبنما وتنزانيا ورومانيا في ٢٣ يناير ينص على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير في إقامة دولة حرة في فلسطين وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، وضرورة انسحاب الكيان من الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧م، ويدين إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، وقامت باستخدامه أيضًا ضد قرار تقدمت به ٢٥ دولة من دول العالم الثالث يطلب من الصهاينة الامتناع عن أية أعمال ضدَّ السكان العرب في الأراضي المحتلة، وأيضًا في يونيو من العام نفسه وفي ١٤ و١٦ يوليو ٢٠٠٣م أتى الفيتو الأمريكي ليبطل قرارًا يطالب بإزالة الجدار العازل الذي يبنيه الكيان والذي يقوم بتقطيع أراضي وأوصال السلطة الفلسطينية، وينتهك أراضي الفلسطينيين، وإبطال قرار آخر يوصي بحماية الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عقب قرار الكنيست بالتخلص منه.

كما استخدمته يوم ٢٥ مارس ٢٠٠٤م لوقف قرار يدين اغتيال الشيخ أحمد ياسين الزعيم الروحي والمؤسس لحركة حماس، وأسقطت مشروع

قرار لوقف العدوان على شمال قطاع غزة في ٥ أكتوبر ٢٠٠٤م وأفشلت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن الذي طالب بإطلاق سراح الجندي الصهيوني جلعاد شاليط المحتجز لدى حركة المقاومة الإسلامية حماس مقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ووقف الحصار والتوغل في قطاع غزة في ١٣ يوليو عام ٢٠٠٦م، فضلاً عن قرار بشأن العدوان الصهيوني على لبنان.

كيفية مواجهة العرب للفيتو الأمريكي

يقول الدكتور جابر عوض، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة إن الأمم المتحدة منذ أن أنشئت تسيطر عليها أمريكا والدول الغربية، وتستخدم حق النقض الفيتو بشكل دائم ومستمر ضد العرب، وخاصة القضية الفلسطينية بسبب ضعف العرب وتفرقهم، فضلاً عن تولي أمر العرب رؤساء يدينون بالولاء للولايات المتحدة أكثر من ولائهم لأوطانهم ولهويتهم العربية.

وأناشد كل الدول العربية أن يتخذوا الربيع العربي منطلقًا لإثبات شخصيتهم الدولية وتحقيق العزة الخارجية التي افتقدوها منذ قرون، وأن يقفوا بالمرصاد لأي دولة تريد أن تعبث بأمن وسلامة العرب، داعيًا الجامعة العربية إلى تفعيل الاتفاقيات المقيدة داخل الجامعة مثل اتفاقية

الدفاع العربي المشترك ومجلس السلام والحرب وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للعرب؛ ليكونوا حائطًا صلبًا أمام أي دولة حتى لو كانت الولايات المتحدة ودرعها أمام استخدام الفيتو ضد أي دولة عربية أو انتهاك حق للشعوب العربية.

والدول العربية تحتاج إلى رجال يدافعون بقوة عن حرية وكرامة المواطن العربي، وأن كرامة المواطن العربي لن تتم استعادتها بسهولة؛ بسبب تحكم الغرب بطريقة مباشرة وغير مباشرة في الدول العربية، سواء عن طريق الاحتلال أو عن طريق السيطرة على رؤساء تلك الدول لتنفيذ سياستهم، واصفًا إياهم برجال أمريكا أو الصهاينة.

ويقول الدكتور جمال عبد الجواد، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: إن الوضع الحالي للأمم المتحدة عبارة عن وهم تعيشه الدول العربية والإفريقية، وأيضًا الدول الفقيرة من القارتين الآسيوية وأمريكا اللاتينية؛ بسبب إصرار الولايات المتحدة على استخدام الفيتو الذي يعتبر حقًا مزيفًا لها وللأربع دول الأخرى وبالأخص واشنطن التي تستخدمه لمصلحة الكيان الصهيوني وفي إهدار حق العرب دائمًا ويؤكد أن هيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن وقراراته ستستمر ما دام العرب صامتين ولا يعارضون، مطالبًا إياهم بأخذ موقف موحد للمطالبة الفورية بإلغاء ما يسمى بحق النقض، متسائلاً كيف تعترض

دولـة وتوقـف إصـدار قـرار دولـي دون إبـداء أي سـبب رغـم موافقـة كـل الأعضاء، مضيفًا أنه إذا ألغي حق الفيتو فإن رأي الأغلبيـة فـي المجلس سوف يسود،وقد نرى المزيد من القرارات التي يصدرها المجلس، لوضع الحلول لمشاكل العالم الأمنيـة والمزيـد مـن فـرض العقوبـات علـى بعض الدول أو فرض الحلول على دول أخرى.

ويستطرد: الـدول الـ٥ التـي لـديها حـق الفيتـو لـم تستخدمه للـدفاع أو مناصرة أي دولة صغيرة لها حق لدى دولة عظمى، مطالبًا الدول العظمى التي تستعمل حق الفيتو ضد كل مشروع قرار يقف أو يساند أو ينصف أو يدعم أي حقٍّ عادل لأي جهة مستضعفة أو مغلوبة علـى أمرهـا فـي العـالم أن تتوقف عن ذلك وتقوم بدورها المنشود في مناصرة الضعفاء.

وينتقد الدكتور مصطفى كامل السيد، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية، إصرار الولايات المتحدة على استخدام الحق المزيف المخول لها من قبل المجتمع الدولي الفيتو مبديًا دهشته من استمرار استخدامها لحق الاعتراض دون إبداء أسباب وصمت الجامعة العربيـة الـدائم تجـاه هذه البلطجة الأمريكية وأن الاستخدام الأمريكي المفرط والمتكرر لحق الـنقض حـين يتعلـق الأمـر بالقضـية الفلسـطينية- كمـا هـو الآن- لا يطـال السـلطة الفلسـطينية وحـدها بـل هـو عـدوان صـارخ علـى الأمـة العربيـة

جمعاء، والتصدي لـه مسئولية عربيـة أخلاقيـة وقوميـة ووطنيـة علـى الجميع وليست فرض كفاية تجاه دولة بعينها.

والمطلوب من العرب إنهاء الانقسام والعودة إلى الوحدة، وفق برنـامج وطنـي يؤكد الثوابت العربيـة والهويـة الإسلامية وينهج سياسـة مغايرة بعيدة عن المساومة والتفريط في مصالح أي شعب عربـي تهان كرامتـه أو المراهنة على مواقف عادلـة ونزيهـة لـلإدارة الأمريكيـة، حيث أن هذه المرحلة تتطلب تحقيق التلاحم العضوي بين كلِّ العرب، وخلق منـاخ من التضامن العربي، للتصدي للغطرسة الصهيونية، وإعادة تقييم المبادرة العربية للسلام في الشرق الأوسط، انطلاقًا من وعي مخاطر المشروع الصهيوني على الأمن القومي العربي وعلى حقوق الفلسطينيين.

ويقول الدكتور إبرهيم عرفات، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القـاهرة: إن الضعف العربي هو الذي فتح البـاب أمـام الأمريكـان ليتخذوا القرارات المناهضـة للعـرب، وإن تفـرق الـدول العربيـة وخلافاتهـا أودى بهـا إلـى الهاويـة، وواشنطن تستخدم الفيتـو فـي أي وقت أرادت وكيفمـا شـاءت؛ لأنها لا تجد من يقف في وجهها أو يدافع عن حقوق وكرامة العرب

ويبدي تخوفـه من أن يؤدي انهمـاك العرب بالأوضـاع المتفجرة التـي تتداعى في عدد من الأقطار العربية، إلى مرور استخدام الفيتو الأمريكـي

دون اهتمام أو التفات من قبل أجهزة الإعلام العربية المقروءة والمسموعة والمرئية، مطالبًا باتخاذ موقف عربي تضامني تجاه الفيتو الأمريكي.ويشير إلى أن الثورات التي تعيشها العديد من الدول العربية وتراجع الاهتمام بما يجري على الساحة الفلسطينية التي تعتبر القضية الأم بالنسبة للعرب منح واشنطن والصهاينة فرصة للتفرد بالفلسطينيين واستباحة الأراضي الفلسطينية للاستيطان، مؤكدًا أن هذه الوقائع المرحلية لن تطول، خاصة أن واشنطن تبحث في هذه الثورات عن أصدقاء وحلفاء جدد في ظلِّ الغضب الشعبي العربي الكبير والمحتقن ضدها، بسبب دعمها ومساندتها للديكتاتوريات المنهارة، واحتلال العراق، ومواقفها المؤيدة للكيان، والتي لن تمنحها- في ظل الديمقراطية الوليدة والغضب الشعبي العام المعادي لها- وقتًا طويلاً للاستمرار في نفس الأسلوب.

كان الربيع العربى مفاجئا لكل دول العالم فهذه البلدان كانت مستقرة سياسياً ولكن شعوبها كانت تعانى من الحرمان والتهمش والقمع من قبل قوات الشرطة وعدم إحترام حقوق الانسان ولكن شعوب الربيع العربى ثارت وأعلنت حقها فى العدالة والحرية والكرامة والديمقراطية وطالب بان كى مون دول القارة الافريقية بأن يستمعوا الى شعوبهم لأنه مستقبل افريقيا فى دعم حقوق الانسان الثقافية والسياسة والاقتصادية

وقال بان كى مون أن دول الربيع العربى تنتظر منا جميعا الدعم خلال مراحها الانتقالية مشيرا الى أن هناك ٢٥ دولة أفريقية سيكون لديها هذا العام إنتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية ولابد أن تتم بنزهة ووضوح وإحترام إختيارات شعوبها ، وقال أن الأمم المتحدة ستساعد ليبيا فى تحقيق الأمن وإعادة دولة القانون والعدالة .

وطالب الأمين العام للأمم المتحدة بانى كى مون السلطات فى كل من تونس ومصر بإعطاء الفرصة للنساء والشباب

وأن يكونوا فى أماكن اتخاذ القرار خلال المرحلة المقبلة حيث أنهما لعبا دوراً مهما فى الثورات التى نجحت فى بلدانهم والقضاء على البطالة وقدم بان كى مون الشكر إلى جهورية الصين على اهتمامها بالشعوب الأفريقية للمساعدة فى عمليات التنمية فى كل الدول الأفريقية التى تود تحقيق السلم والأمن والازدهار لأجيالها القادمة

وأشار كى مون أن عام ٢٠١١ كان صعب للغاية وكان مليئ بالعديد من الأحداث الهامة على مستوى القارة الأفريقية ومن أهم أحداثه ما حدث فى كوت ديفوار حيث دافعت الأمم المتحدة هناك عن الديمقراطية وكذلك ما حدث فى كلا من ليبيا وجنوب السودان والصومال ولا يوجد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى أى إختلاف فى الأهداف والشراكة والأمم المتحدة نجحت فى حفظ السلام والحفاظ على حياة المواطنين فى جنوب السودان وأنه لا يمكن للشعوب الأفريقية أن تتقدم إلا بالتعاون فيما بينها وتقديم برامج عمل لذلك.

ولابد من الاهتمام خلال الفترة المقبلة بأزمة الغذاء التى تمس كل دول أفريقية لتفادى أية نزاعات قادمة بسبب تلك الأزمة فهناك ١٠ ملايين شخص يعانون من المجاعة بأفريقيا وهم الآن بحاجة للدعم

٢٠ % زيادة في اللجوء السياسي

إن عدد طلبات اللجوء إلى الدول الصناعية في ٢٠١١ سجل ارتفاعًا نسبته ٢٠ %، بسبب عدد من الأسباب، أبرزها الثورات العربية هذا ما أعلنته الإحصاءات السنوية عن اللاجئين والصادرة من الأمم المتحدة حيث أعلنت ، أن نحو ٤٤١ ألفًا و٣٠٠ طلب لجوء، سجلت العام الماضي في ٤٤ بلدًا، مقابل ٣٦٨ ألفًا في ٢٠١٠، فيما بلغ عدد طالبي اللجوء، القادمين من ساحل العاج وليبيا وسوريا وتونس، مستوى قياسيًا، بزيادة قدرها ١٦ ألفًا و٧٠٠ طلب عن عام ٢٠١٠وطلبات اللجوء التي تقدم بها تونسيون ارتفعت بمقدار تسع مرات، أي من ٩٠٠ في ٢٠١٠ إلى ٧٩٠٠ في ٢٠١١، وثلاثة أرباع هذه الطلبات قدمت إلى إيطاليا وسويسرا وأكبر عدد من طلبات اللجوء سجل في جنوب أوروبا، وهو ٦٦ ألفًا و٨٠٠ طلب، بزيادة نسبتها ٨٧ % ومعظم طلبات اللجوء قدمها أشخاص وصلوا بسفن إلى إيطاليا ومالطا وتركيا.

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تلقت حوالى ٧٤ ألف طلب، المرتبة الأولى بين الدول التي سجلت فيها طلبات لجوء في ٢٠١١، تليها فرنسا ثم ألمانيا فإيطاليا ودعا مسئول كبير في الأمم المتحدة في ختام مؤتمر دولي في مراكش حول مكافحة الفساد الحكومات الى ان تأخذ في حسبانها ان مكافحة الفساد كانت احد المطالب الاساسية للربيع

العربي الذي أطاح بأنظمة عديدة في المنطقة ودفع بأخرى إلى البدء بإصلاحات سريعة وقال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يوري فيدوتوف في الجلسة الختامية للمؤتمر إن الإصلاحات السريعة التي أطلقها الربيع العربي وضعت مكافحة الفساد في صلب الأجندة الديمقراطية وان الربيع العربي مع رفضه القاطع للفساد لا بد وان يستمر لأكثر من فصل واحد.

كما دعا إلى بذل المزيد من الجهود للوقاية من الفساد الذي يشكل عائقا جديا أمام مكافحة الفقر واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها ١٥٥ دولة هي الإطار القانوني الدولي الوحيد لمكافحة الفساد ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر ٢٠٠٥ وهي تلزم الدول الموقعة عليها بالوقاية من الفساد وتجريمه وتعزيز التعاون الدولي لمكافحته واستعادة الأموال المنهوبة وتدعيم المساعدة التقنية وتبادل المعلومات في القطاعين العام والخاص وتناول المؤتمر خصوصا موضوع استعادة الأموال المنهوبة، وهو موضوع يهم بالخصوص دولا عديدة نامية حيث الفساد المستشري على مستويات عالية نهب الثروات الوطنية، كما جاء في البيان الختامي للمؤتمر وشاركت في المؤتمر الذي احتضنته مراكش وفود من ١٢٩ بلدا إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني وهيئات مكافحة الفساد والقطاع الخاص وستعقد الدورة الخامسة

للمؤتمر في بنما في ٢٠١٣ في حين اقترحت روسيا استضافة الدورة السادسة المقررة في ٢٠١٥.

الثورة التونسية

هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ تضامنًا مع الشاب محمد بوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها من قبل الشرطية فادية حمدي أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ وخروج آلاف التونسيين الرافضين لأوضاع البطالة وعدم وجود عدالة اجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم.

ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام ٢٠١٤ كما تم بعد خطابه فتح المواقع المحجوبة في تونس كاليوتيوب بعد ٥ سنوات من الحجب، بالإضافة إلى تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضاً طفيفاً لكن الاحتجاجات توسعت وازدادت

شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة ١٤ يناير ٢٠١١ وشكلت الثورة التونسية المفجر الرئيسي لسلسلة من الاحتجاجات والثورات في عدد من الدول العربية.

وأعرب أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون عن قلقه إزاء التطورات الجارية في تونس وأسفه للخسائر في الأرواح، ودعا إلى البحث عن تسوية ديمقراطية للأزمة والاحترام الكامل لحرية التعبير والتجمع.

ليبيا وقضية لوكيربى

في الرابع عشر من شهر نوفمبر ١٩٩١ وجهت أمريكا مذكرة رسمية إلى ليبيا تتهمها فيها بالوقوف وراء تفجير طائرة بان أمريكان فوق بلدة لوكربي بسكوتلاندا خلال رحلتها رقم ١٠٣من فرانكفورت نحو نيويورك سنة ١٩٨٨، والتي أسفرت عن مصرع ٢٧٠ شخصا وفي ٢٧ من نفس الشهر طلبت من ليبيا تسليمها اثنين من رعاياها لمحاكمتهما أمام القضاء الأمريكي أو البريطاني غير أن ليبيا رفضت هذا الطلب استنادا إلى عدم وجود اتفاقية لتسليم المتهمين أو المجرمين بينها وبين الولايات المتحدة ولتعارض ذلك مع القانون الليبي.

إلا أن الولايات المتحدة في هذه الحالة لجأت إلى مجلس الأمن الذي أصدر القرار رقم ٧٣٢ بالإجماع في ٢١ يناير ١٩٩٢ مطالبا ليبيا بالتعاون مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وهو ما يعني ضمنا مطالبة ليبيا بتسليم المتهمين لمحاكمتهما أمام القضاء الأمريكي أو الاسكتلندي وبالتعاون مع السلطات الفرنسية في التحقيقات الخاصة بسقوط الطائرة الفرنسية، ومعتبراً أن ذلك العمل الإرهابي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأمام إصرار ليبيا على عدم تسليم مواطنيها مرة أخرى مستندة في ذلك على اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ المتعلقة بقمع الأفعال غير المشروعة ضد أمن الطيران المدني التي لا تفرض تسليم المتهمين بالشكل الذي طرحته الولايات المتحدة، أصدر القرار رقم ٧٤٨ بتاريخ ٣١ مارس ١٩٩٢ اعتبر فيه أن ليبيا لم تستجب استجابة كاملة للطلبات الواردة في القرار ٧٣١ وقد استمرت الدول الغربية في سياسة الضغط على ليبيا لإرغامها على تنفيذ القرار ٧٣١ وتمكنت بعد ذلك من إصدار القرار ٨٨٣ في ٨ نوفمبر ١٩٩٣ منح ليبيا مهلة حتى الأول من شهر ديسمبر من نفس السنة لتنفيذ القرار الأول، ولأن ليبيا لم تستجب لذلك، سار هذا القرار ساريا في حقها حيث نص على مجموعة من العقوبات الجديدة من تجميد للأموال بالخارج وإغلاق مكاتب الخطوط الليبية في جميع الدول وتشديد العقوبات السابقة.

وأمام هذه التطورات أكدت محكمة العدل الدولية في قرار لها بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٩٨، اختصاصها بالنظر في الشكوى المقدمة إليها من طرف ليبيا بتاريخ ١٩٩٢/٠٣/٢٧ بهذا الصدد، وفي نفس الفترة تعزز الموقف الليبي بعد أن أصدر مجلس الأمن قراره الثالث رقم ١١٩٢ الذي يسمح بمحاكمة المتهمين في بلد محايد، ولكن تم تسليم المتهمين إلى مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشئون القانونية بتاريخ ٥ أبريل ١٩٩٩ لمحاكمتهما في قاعدة عسكرية بهولندا من قبل محكمة سكوتلاندية وطبقا للقانون الاسكوتلاندي، قضت هذه المحكمة بتبرئة أحدهما وإدانة الثاني بالسجن مدى الحياة، وقد ترتب عن ذلك تعليق للعقوبات التي يظل رفعها النهائي بحاجة إلى قرار من المجلس ذاته بناء على تقرير من الأمين العام يؤكد فيه استجابة ليبيا لقرارات المجلس ذات الصلة ومع ذلك يمكن إبداء مجموعة من الملاحظات التي تظهر انحراف مجلس الأمن بالشرعية الدولية في تعامله مع هذه القضية، فلجوء الأطراف المدعية للمجلس الذي أصدر العقوبات ضد ليبيا - لم يكن في محله على اعتبار أن ذلك هو آخر وسيلة لتسوية النزاعات بعد استنفاذ الوسائل الودية والقانونية كما أن مسألة الإرهاب أو سقوط طائرة مدنية ليس موقفا أو نزاعا يستدعي تدخل مجلس الأمن وفقا للفصل السابع خصوصا وأن هناك اتفاقيات دولية تنظم هذه الأمور، ويمكن إبداء ملاحظة مهمة أخرى وهي أن مجلس الأمن فرض على ليبيا حصارا

صارما مجرما المتهمين قبل محاكمتهما، مما يشكل إخلالا بمبدأ العدالة، ناهيك عن كون المعلومات المتوفرة حول الأزمة هي معلومات غربية تبناها المجلس وبنى عليها قراراته مما يجعل الخصم والحكم هما طرف واحد كما أن قضية لوكيربي هي مسألة قانونية محضة ما دامت تتعلق بأمر تسليم المتهمين الذي تنظمه اتفاقيات دولية ومن هنا فالمجلس قام بتجاوز اختصاصاته عبر الترامي على اختصاصات محكمة العدل الدولية وجاءت تسوية هذه الأزمة أخيرا بالشكل الذي ارتضته الولايات المتحدة.

الثورة الليبية

ثورة اندلعت وتحولت إلى نزاع مسلح إثر احتجاج شعبي في بعض المدن الليبية ضد نظام العقيد معمر القذافي، حيث انطلقت في يوم ١٥ فبراير اثر اعتقال محامي ضحايا سجن أبوسليم فتحي تربل في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله، وتلتها يوم ١٦ فبراير مظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء فأطلق رجال الأمن الرصاص الحي وقتلوا بعض المتظاهرين، كما خرجت مدينة الزنتان والرجبان في نفس اليوم وقام المتظاهرون في الزنتان بحرق مقر اللجان الثورية، وكذلك مركز الشرطة المحلي، ومبني المصرف العقاري بالمدينة، وازدادت الاحتجاجات بعد سقوط أكثر من ٤٠٠ ما بين قتيل وجريح برصاص قوات الأمن ومرتزقة

جلبهم النظام فتحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة وبعد أن أتم المعارضون سيطرتهم على الشرق الليبي أعلنوا فيه قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، وفي يوم ٢٠ انتفضت مدينة طرابلس وهي العاصمة الليبية وقد افلح شباب العاصمة فى إسقاط العاصمة ونظام القدافي وصدرَ أول قرار رسمي بشأن الأحداث في ليبيا من مجلس الأمن الدولي، رقم ١٩٧٠ الذي فرض عدداً من العُقوبات على نظام القذافي وقياداته وأسرته وأدان بشدة قمع الاحتجاجات فأدان القذافي بدوره القرار واعتبرَ أنه باطل ورفع بشأنه مذكرة إلى محكمة العدل الدولية ومعَ هذا التطور الدولي جاءَ تطور محليٌ كبير آخر، إذ شهدَ يوم الأحد ٢٧ فبراير الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي في شرق ليبيا بالمدن التي سيطرَ عليها المُحتجون، الذي أكّد أن تشكيله كان بالتعاون معَ قيادات الثوار في جميع مدن البلاد، وأن لديه مجالس في كافة المدن وليسَ من الوارد عنده بأي شكل تقسيم ليبيا، فيما أعلنَ ناشطون في غرب البلاد أن مدن الغرب تضع نفسها تحتَ إدارة المجلس الانتقالي.

تبنى مجلس الأمن الدولي يوم الخميس ٢٠١١/٣/١٧ م قراراً يقضي بفرض حظر طيران فوق الأجواء الليبية عدا رحلات طائرات الإغاثة واتخاذ كافة التدابير الضرورية الأخرى لحماية المدنيين من قصف

القوات الموالية للعقيد معمر القذافي وقد صوت على القرار الذي تبنته المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة ولبنان ١٠ دول من الدول الأعضاء في المجلس، وامتنعت كل من روسيا والصين وألمانيا والبرازيل والهند عن التصويت وفور إعلان النتيجة اندلعت الاحتفالات في بنغازي والبيضاء ومناطق أخرى بشرق ليبيا ويمنع القرار أي احتلال بري من جانب قوات أجنبية وجاء التوصل إلى هذه الصيغة مع تطور في الموقف الأميركي عبرت عنه المندوبة الأميركية في مجلس الأمن سوزان رايس بالدعوة لاتخاذ إجراءات أوسع نطاقا لحماية المدنيين من الهجمات البرية والبحرية أيضا وبعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ١٩٧٣ القاضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، تداعت دول غربية وعربية وأحلاف عسكرية لتنفيذ القرار

وكشفت مصادر إعلامية إسرائيلية عن وقوف مؤسسة أمنية إسرائيلية -وبتفويض من الحكومة الإسرائيلية- وراء إرسال مجموعات من المرتزقة الأفارقة إلى ليبيا لمهاجمة الثوار وإشعال الموقف وهناك معلومات أمنية تم تسريبها تؤكد أن إسرائيل تنظر إلى الثورة الليبية من منظور أمني إستراتيجي، وتعتبر أن سقوط نظام القذافي سيفتح الباب أمام نظام إسلامي في ليبيا.

الأمم المتحدة والتحقيق فى تسليح الثوار الليبيين

وبعد قتل القذافى شكلت المم المتحدة لجنة لمراقبة الحظر الدولى على توريد السلاح إلى ليبيا وقررت اللجنة فتح تحقيق في اتهامات بأن فرنسا وقطر زودتا الثوار الليبيون الذين أسقطوا نظام العقيد معمر القذافي وتقدم نائب سفير ليبيا في الأمم المتحدة بطلب لمجلس الأمن لرفع الحظر على بيع السلاح إلى ليبيا قائلا أن حكومته تحتاج إلى شراء أسلحة جديدة للحفاظ على الأمن وضبط الحدود.

وقرر مجلس الأمن الدولي فرض حظر على تصدير السلاح ومنع السفر إلى ليبيا وتجميد الأرصدة الليبية في ٢٦ فبراير ٢٠١١ وفي ١٧ مارس من العام نفسه قرر المجلس، بطلب من الولايات المتحدة، تعديل الحظر بما يتيح تقديم شكل غير محدَّد من أشكال الدعم العسكري ومنح قوات حلف الأطلس قدرا من المرونة لفرض منطقة الحظر الجوي على ليبيا.

الأمم المتحدة ترفض مقترحا روسيا

دعا مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة السلطات الليبية في قرار إلى التحقيق في وقوع حالات انتهاكات لحقوق الإنسان لكنه رفض مقترحا روسيا يدعو لوقف الاعتقال التعسفي بما في ذلك للرعايا الأجانب

وإطلاق سراح هؤلاء الأشخاص فورا أو تقديمهم لمحاكمة عادلة وكانت أوغندا قد طلبت إدراج فقرة في القرار تتضمن إدانة عمليات القتل ضد أشخاص ينحدرون من مناطق أفريقية في جنوب الصحراء

مجلس الأمن واليمن

أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً يدعو الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى التوقيع على مبادرة مجلس التعاون الخليجي بشأن اليمن. كما ندد القرار بأعمال العنف التي تمارسها الحكومة ضد المتظاهرين داعيا إلى الكف عن أعمال العنف فورا ودعا القرار الدولي الحكومة والمعارضة في اليمن إلى التوصل لاتفاق لمنح الرئيس علي عبد الله صالح حصانة من الملاحقة القضائية، ويتيح له الفرصة للتنحي عن الحكم بعد شهور قليلة وقال المجلس أن المسئولين عن العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات يجب أن يحاسبوا وجاء في القرار إن البلدان الخمسة عشر الأعضاء في مجلس الأمن تدين بشدة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من قبل السلطات اليمنية كالاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين المسالمين وحض القرار الذي تقدمت به فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا كل مجموعات المعارضة على الانخراط في لعب دور بناء وصولا إلى حل سياسي يستند إلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي كما طالب جميع الأطراف بالامتناع

فوراً عن استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية وجاء في نص القرار أن المجلس يؤكد من جديد رأيه بأن التوقيع والتنفيذ في أقرب وقت ممكن على اتفاق تسوية وفقا لمبادرة دول مجلس التعاون ضروري للدخول في عملية شاملة ومنظمة تقود نحو التحول السياسي ودعا جميع الأطراف إلى الالتزام بتنفيذ التسوية السياسية على أساس مبادرة مجلس التعاون، على أن يلتزم الرئيس اليمني بالتوقيع فوراً على مبادرة مجلس التعاون الخليجي كما يشجعه هو أو من يفوضه أن يفعل ذلك ويدعو إلى أن يترجم هذا الالتزام إلى أفعال وقد دعت الولايات المتحدة إلى بدء العملية الانتقالية في اليمن فورا، وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مارك تونر في بيان أن المجتمع الدولي وجه اليوم رسالة واضحة وموحدة، واصفاً القرار الذي يحمل الرقم ٢٠١٤ بأنه مرحلة مهمة في اتجاه إنهاء الأزمة أما السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة مارك ليال جرانت فقال للصحفيين إن التصويت على هذا القرار يعكس القلق الدولي العميق.

سوريا والجولان و قرارات الشرعية الدولية

فيما يلي عرضا لبعض من قرارات هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها، والتي تطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان و وقف ممارساته العدوانية، وتؤكد بطلان كافة الإجراءات والممارسات

الإسرائيلية في الجولان والتي تشكل انتهاكا وتحديا صارخا للإرادة و الشرعية الدولية:

بتاريخ ٢٢-١١-١٩٦٧، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٢٤٢ في أعقاب عدوان إسرائيل على العرب في يونيو ونص القرار على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ضمن حدود آمنة ومعترف بها ورفض القرار من قبل إسرائيل، ورفض في البداية من قبل العرب الذين طالبوا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل قبل المفاوضات وقد جاء هذا القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت على النقاش بعد الحرب، ومن أبرزها مشروع القرار السوفييتي والأميركي، وذلك تفاديا لإقدام أي من الدولتين الكبريين على ممارسة حق النقض واشترط واضع القرار اللورد كارا دان، مندوب بريطانيا آنذاك لدى مجلس الأمن، أن القرار لا يقبل أي تعديل أو مساومة، فإما أن يقبل كما هو وإما يرفض، لأن أي تعديل ولو طفيف كان من شأنه -حسب رأيه- نسف المشروع من أساسه وكان الهدف من هذا الموقف هو المحافظة على الغموض الذي أحاط بالفقرة الخاصة بالانسحاب خاصة في النص الإنجليزي، فقد ورد في المادة الأولى الفقرة أ: انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير أما في النصوص الفرنسية والروسية والإسبانية والصينية فقد

دخلت أل التعريف على كلمة أراض، بحيث لم يعد هناك أي لبس أو غموض وزيادة في الوضوح فقد بادر مندوبو عدة دول مثل فرنسا والاتحاد السوفييتي ومالي والهند ونيجيريا إلى التصريح قبل التصويت على القرار بأن حكوماتهم تفهم هذه الفقرة بأنها تعني انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧.

وادعت إسرائيل أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي دعا إلى الانسحاب الإسرائيلي من المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ لا يعني الانسحاب من جميع المناطق التي استولت عليها فالقرار دعا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من المناطق التي احتلت في الصراع الجديد أي حرب ١٩٦٧، ولكن إسرائيل عمدت إلى حذف أل التعريف من العبارة من المناطق المحتلة، وعززت ادعاؤها بأنه ليس من المطلوب أن تنسحب من جميع المناطق المحتلة ولكن من المناطق التي تستوجب تحقيق أمناً لها وحدودها واضحة ومن هنا فقد ادعت إسرائيل بان القرار يجيز لها احتجاز شرقي القدس، والضفة الغربية وقطاع غزة.

القرار ٣٣٨

أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ - ١٠ -١٩٧٣. ونص على وقف إطلاق النار خلال حرب أكتوبر، والتطبيق الكامل

والفوري للقرار ٢٤٢ بكل بنوده ودعا إلى مفاوضات بين الأطراف المعنية بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ووضع القرار، الذي قبلته كل الأطراف، حداً للقتال في الجولان وسيناء، وتم تنفيذ وقف إطلاق النار إلا أن إسرائيل، ما زالت حتى اليوم ترفض الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة وبتاريخ ١٤-١٢-١٩٨١ اتخذ الكنيست الإسرائيلي قرارا بضم الجولان السوري المحتل إلى إسرائيل وتطبيق القوانين الإسرائيلية عليه.

فأصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٤٩٧ بتاريخ ١٧-١٢-١٩٨١ استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ والقرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣، وذلك بعد يومين من قرار الكنيست الإسرائيلي في ١٤-١٢-١٩٨١ بضم الجولان السوري المحتل وتضمن القرار ما يلي:

- إن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دوليا.

- يطالب إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بإلغاء قرارها فورا.

- إن جميع نصوص اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢-٨- ١٩٤٩ تستمر في انطباقها على الأراضي السورية المحتلة من قبل إسرائيل في ١٩٦٧.

- مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حول تنفيذ هذا القرار خلال أسبوعيين وقرر، في حال عدم امتثال إسرائيل بهذا القرار اجتماع المجلس بصورة عاجلة في موعد لا يتجاوز الخامس من يناير عام ١٩٨٢ للنظر في اتخاذ التدابير الملائمة وفقا لأحكام الأمم المتحدة وقد أكدت القرارات التالية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة انطباق اتفاقيات جنيف على مواطني الجولان السوري المحتل، وعلى عدم مشروعية قرار إسرائيل بضم الجولان المحتل وفرض ولايتها وقوانينها عليه ومطالبة إسرائيل بإلغاء هذا القرار على الفور، واعتبرت دول العالم قرار الضم لاغيا وباطلا وليس له أي اثر قانوني وقد صوتت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح القرارات المذكورة ووقفت إسرائيل وحيدة تقريبا ضده وطالبت هذه القرارات إسرائيل بالتوقف عن تغيير المعالم و الواقع الديموجرافي للجولان المحتل والتوقف عن ممارساتها العدوانية و محاولة فرض الهوية على السكان العرب تحت الاحتلال وأدانت هذه القرارات خرق إسرائيل المتواصل لاتفاقيات جنيف ودعت الدول الأعضاء إلى عدم الاعتراف

بالإجراءات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل وتحدثت القرارات عن أثار الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل ، وكذلك عدم قانونية الأعمال الاستيطانية التوسعية، والتي تشكل عقبة أمام التطور والتقدم و حق الشعوب في السيطرة مصادرها و ثرواتها، وأدانت بعض هذه القرارات الاستيطان الإسرائيلي وطالبت بالوقف الفوري له وعبرت دول العالم من خلال القرارات هذه عن قلقها البالغ لان الجولان السوري لا يزال تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر وأكدت من جديد ان الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة غير جائز بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة مؤكدة أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل بهدف تغيير طابع الجولان السوري المحتل ووضعه القانوني لاغية وباطلة، وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب وليس لها أي اثر قانوني.

الجولان السوري ٥٤٥٢

إن الجمعية العامة،وقد نظرت في البند المعنون الحالة في الشرق الأوسط، وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام، وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ ١٧ ديسمبر ١٩٨١، وإذ تعيد تأكيد المبدأ

الأساسي المتمثل في عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وإذ تعيد مرة أخرى تأكيد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩،على الجولان السوري المحتل،وإذ يساورها بالغ القلق لعدم انسحاب إسرائيل من الجولان السوري، الذي لا يزال محتلا منذ عام ١٩٦٧، خلافا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، وإذ تؤكد عدم قانونية بناء المستوطنات الإسرائيلية والأنشطة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧، وإذ تلاحظ مع الارتياح انعقاد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، في مدريد، في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، و ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ مارس ١٩٧٨، وصيغة الأرض مقابل السلام، وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء توقف عملية السلام على المسارين السوري واللبناني، وإذ تعرب عن أملها في أن تستأنف محادثات السلام قريبا من النقطة التي وصلت إليها٠

١- تعلن أن إسرائيل لم تمتثل حتى الآن لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)٠

٢- تعلن أيضا أن قرار إسرائيل الصادر في ١٤ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليست له أي شرعية على الإطلاق، على نحو ما أكده مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ (١٩٨١)، وتطالب إسرائيل بإلغائه.

٣- تعيد تأكيد ما قررته من أن جميع الأحكام ذات الصلة في الأنظمة المرفقة باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩، ما زالت تنطبق على الأرض السورية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وتطلب إلى أطراف الاتفاقيتين أن تحترم وتكفل احترام التزاماتها بموجب هذين الصكين في جميع الظروف.

٤- تقرر مرة أخرى أن استمرار احتلال الجولان السوري وضمه بحكم الأمر الواقع يشكلان حجر عثرة في سبيل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

٥- تطلب من إسرائيل استئناف المحادثات على المسارين السوري واللبناني واحترام الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها خلال المحادثات السابقة.

٦- تطالب مرة أخرى بانسحاب إسرائيل من كامل الجولان السوري المحتل حتى خط ٤ يونيه ١٩٦٧ تنفيذا لقرارات مجلس الأمن.

٧- تطلب من جميع الأطراف المعنية وإلى راعيي عملية السلام والمجتمع الدولي بأسره بذل جميع الجهود اللازمة لضمان استئناف عملية السلام ونجاحها.

٨- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

<u>الجولان السوري المحتل ٦٨٥٢</u>

- قرار رقم ٢ د-٦ بتاريخ ٢٤-٦-١٩٨٠ والذي أعرب عن الشجب الشديد بشأن إقامة مستوطنات إسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. وطالب القرار إسرائيل بوقف سياسة بناء المستوطنات و تفكيك كافة المستوطنات القائمة في الأراضي العربية المحتلة.

<u>إعلان فان كوفر</u>

أدان إعلان فان كوفر ١٩٧٦ بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة من خلال بنوده التي أشارت إلى أن:

١- إن كرامة الإنسان و ممارسة حرية الاختيار على وجه يتفق مع الرفاه العام للجماعة هما حقان أساسيان، يجب ضمانهما في كل مجتمع ولذلك كان لزاما على جميع الناس والحكومات المشاركة في الكفاح ضد أي شكل من أشكال الاستعمار والعدوان و الاحتلال الأجنبيين والسيطرة والفصل العنصري.

٢- إن إقامة مستوطنات في الأقاليم المحتلة بالقوة عملية غير قانونية، ولقد أدانها المجتمع الدولي، ولكن لا يزال من الضروري اتخاذ إجراءات ضدها.

٣- إن حق كل فرد في حرية التنقل وفي اختيار مكان داخل أراضى بلاده معترف به ومصان.

٤- يجب إعطاء أولوية لإعادة النازحين والمشردين إلى ديارهم و حصولهم على حق حيازة ممتلكاتهم والتمتع بها دون معارضة.

٥- ينبغي حماية المعالم الأثرية و التاريخية ومختلف عناصر التراث القومي ضد العدوان ومن أعمال التعسف التي تمارسها سلطات الاحتلال وبتاريخ ١٢-١١- ٢٠٠٢ طالبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إسرائيل بوقف ممارساتها وسياساتها في الأراضي العربية المحتلة وأدانت عدم التزام إسرائيل بالقانون الإنساني الدولي وخاصة

اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وأشار العديد من المتحدثين أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وتصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى استمرار ممارسات إسرائيل اللا إنسانية في الجولان السوري المحتل والمتمثلة في حرمان المواطنين العرب السوريين من حقوقهم الأساسية ومحاولة طمس هويتهم وثقافتهم وطالبوا بوقف هذه الممارسات فورا ٠

وإلى كتابة هذه السطور مازالت عمليات تصفية المعارضة السورية وقصف المدنيين مستمرة وحتى تشعر قوى الشر أن سوريا تم استنزاف قواها حينها فقط ستجد بدل السبب ألف لدخول سوريا وإذا استعصى عليها ذلك فسوف تجد ألف نورى المالكى جديد ٠

<u>الأمم المتحدة تتبنى قراراً يدين القمع فى سوريا</u>

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بغالبية ١٣٧ صوتا مقابل اعتراض ١٢ عضوا وامتناع ١٧ عضوا عن التصويت قرارا يدعو الى إدانة انتهاك حقوق الإنسان في سوريا ووقف العنف وهذه المبادرة التي تحظى بدعم عربي وتطالب الرئيس بشار الأسد بالتنحي هي الأخيرة في سلسلة محاولات تهدف إلى إنهاء الأزمة في سوريا وكانت الصين وروسيا وإيران من بين الدول التي عارضت مشروع القرار الذي طرحته مصر

وعـدد مـن الـدول العربيـة لإدانـة انتهاكـات حقـوق الإنسـان الواسـعة الممنهجة في سوريا ولكن رغم قرار الأمم المتحدة محاولـة وقف العنـف فى سوريا إلا أن هناك رؤية أخرى حول دور مجلس الأمن فى استمرار العنف حيث ترى مفوضة حقوق الإنسان الدولية أن موقف مجلس الأمن شجع سوريا على شن هجوم شامل لسحق المعارضة وأنحت مفوضة حقوق الإنسان نافي بيلاي باللائمة على مجلس الأمن الدولي لتشجيعه للحكومة السورية على الاستمرار في حملة القمع على المحتجين وقالت إن فشل المجلس في الاتفاق شجع النظام السوري على استخدام القوة المفرطة لسحق المعارضة وان القوات السورية ارتكبت جرائم ضد الإنسانية خلال قمعها لحركة الاحتجاج في سوريا.

<u>الفيتو الدولي ضد الشعب السوري:</u>

إن استخدام الروس والصينيون الفيتو بالرغم من التعديلات لأربع مرات حيث أخذوا موقف علني مع محور الممانعة ضد العرب نتيجة مصالح مادية واقتصادية وعد بها الروس من قبل إيران،التي تغريهم بمكاسب مالية خاصة ،وتحاول إيران أن تتمسك بهم لكونهم يؤمنون الحماية لها، بسبب مشاريعها الخاصة المتعددة ،فالروس الذين يرفعون الفيتو في مجلس الأمن ليس لحماية بشار الأسد وإنما ضد العرب،بتوجيه

إيراني ، لأنهم دخلوا في تحالف معها،الروس يبنون كل المفاعلات النووية فيها وتصل أثمانها إلى عدة مليارات الدولارات،إضافة إلي التنقيب عن حقول النفط ،وتزويد ها بالأسلحة الروسية المختلفة الحديثة التي تستخدمها إيران في هيكلة جيشها وضد جيرانها العرب،إضافة إلى وعود إيرانية لروسيا، بإعطائها امتيازات في العراق في مجالات النفط والسلاح والتطوير في البنى التحتية للعراق، بعد أن فقدت فيها استثمارات كبيرة أثناء احتلالها من قبل الولايات المتحدة ،والى احتواء النظام السوري كاملاً من خلال الدفاع عنه دوليا ومنع سقوطه وغض النظر عن كل جرائمه ،إضافة إلى محاولة روسيا بالدخول إلى منطقة الغاز الجديدة المكتشفة في حوض البحر المتوسط في لبنان بواسطة حزب الله الإيراني ،والغاز في إسرائيل التي تربط روسيا بعلاقة جيدة وتحالف جديد مع نتانياهو للحفاظ على نظام الأسد في سورية ،و قبرص الذي تربطها به علاقة تقارب مذهبي، والطالبة للحماية ضد تركيا العدو التاريخي لروسيا من هنا الروس اخذوا قرارهم منذ فترة بحماية النظام السوري والدفاع عنه دوليا وتزويده بكل ما يحتاج،والروس عمليا صوتوا ضد العرب وعلى العرب الذين أهانهم القرار الروسي بان يردوا لنفسهم الاعتبار من خلال الرد السريع على موسكو لان الطريق مفتوح أمام العرب بالرد على الروس بطريقة موجعة

علاقة اسرائيل بالأمم المتحدة

ظلت العلاقات بين إسرائيل والأمم المتحدة لعقود طويلة غير مستقرة، ويعود السبب الأكبر في ذلك إلى وجود أغلبية مؤيدة لفلسطين داخل الجمعية العامة، وإن كانت الولايات المتحدة قد استخدمت حق الفيتو عدة مرات لإيقاف أي قرارات تصدر ضد إسرائيل في مجلس الأمن. وقامت إسرائيل، الخريف الماضي، بإيقاف التمويل الضئيل الذي كانت تقدمه لمنظمة اليونيسكو، الهيئة الثقافية التابعة للأمم المتحدة، بعد اعترافها بعضوية فلسطين.

وتوترت العلاقات بين الأمم المتحدة وإسرائيل بشدة بعد تقرير أصدره القاضي ريتشارد جولدستون، من جنوب أفريقيا، بتكليف من الأمم المتحدة، بشأن هجوم إسرائيل العسكري على غزة منذ ثلاث سنوات من أجل إيقاف الهجمات الصاروخية التي تتعرض لها يوميا وقد رفضت إسرائيل التعاون مع فريق جولدستون، وإن كانت لم تمنعه من الدخول ولإسرائيل المزيد من الإنجازات التي

حققتها في مواجهتها مع الأمم المتحدة ولا يمكننا أن ننسى تصريح الأمين العام كوفي أنان ضد الهجوم الذي شنته إسرائيل على لبنان وقال فيه: أشعر بصدمة وحزن عميق إزاء استهداف قوات الدفاع الإسرائيلية، عمدا على ما يبدو، لمركز مراقبة تابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، مما أدى إلى مقتل اثنين من المراقبين العسكريين، وإصابة اثنين بإصابات خطيرة هذا الهجوم المدفعي والجوي المنسق على المركز، الموجود ببلدة الخيام منذ زمن بعيد والذي يحمل علامات تبين بوضوح تبعيته للأمم المتحدة، يأتي رغم التأكيدات الشخصية التي تلقيتها من رئيس الوزراء إيهود أولمرت بأن القصف الإسرائيلي لن يطال مواقع الأمم المتحدة أدعو الحكومة الإسرائيلية إلى إجراء تحقيق كامل في هذا الحادث المقلق للغاية، وأطالب بضرورة منع أي هجوم آخر على مواقع وأفراد الأمم المتحدة.

ويتضمن الملف الإسرائيلي فصلا آخر، هو امتلاك إسرائيل لأسلحة دمار شامل، حيث يمتلك الكيان الصهيونى أسلحة من هذا النوع، وأنها واحدة من أربعة بلدان لديها أسلحة نووية ومع ذلك غير معترف بها كدول نووية بموجب معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وليس سرا أن إسرائيل لديها أكثر من ٥٠٠ رأس نووي، ورغم هذا، لم يصدر حتى الآن تقرير واحد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن.

لماذا تلعب إسرائيل دور الطفل المدلل في العالم كما يقول رجب طيب أردوغان؟ لماذا تأثير جميع قرارات الأمم المتحدة ضد الاحتلال الإسرائيلي وبناء مستوطنات جديدة بهذا الضعف، مثل ذرات غبار وسط عاصفة عاتية؟

فعلى سبيل المثال، بعد الاطلاع على جميع قرارات الأمم المتحدة بخصوص إسرائيل، يتبين أن هناك قائمة طويلة من قرارات الفيتو الأمريكي لصالح إسرائيل، وإذا نظرنا إلى مرشحي الرئاسة في الانتخابات الأمريكية المقبلة، سنجد منافسة حامية فيما بينهم على إثبات من سيدعم إسرائيل أكثر من الباقين

أمريكا وراء كل كوارث العرب الحديثة

كانت الولايات المتحدة أول دولة اعترفت بقيام إسرائيل عام ١٩٤٨م، واستعملت حق النقض الفيتو مرت ومرات في مجلس الأمن

الدولي لحماية الدولة الصهيونية على مدى سنين وسنين ففي عام ١٩٦٧ و١٩٧٣م كان على رأس الدبلوماسية الأمريكية، اليهودي الصهيوني هنري كسينجر، الذي لعب دورا بارزا لصالح إسرائيل إلى حد أنه جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعلن حالة الاستنفار الذري من الدرجة الثانية حينما حاول الروس أن يثنوا إسرائيل عن مواصلتها الحرب ضد مصر وأمريكا هي من دفعت إلى تدمير القوتين الإيرانية والعراقية في حرب طاحنة لمدة ثمان سنوات لصالح إسرائيل في المنطقة، وأمريكا من قادت إلى توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩م، وأمريكا هي من أضعفت الموقف العربي حينما غزت العراق الذي كان يتزعم جبهة الرفض ضد التطبيع مع إسرائيل والولايات المتحدة هي من فرضت على العرب الجلوس مع إسرائيل في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، وأمريكا من أجبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن تعترف بإسرائيل مقابل لا شيء سنة ١٩٩٣م فى اتفاق أوسلو، وأمريكا من تبنت كل مؤتمرات شرم الشيخ واجتماعات اللجنة الرباعية (أمريكا – روسيا – الاتحاد الأوروبي – الأمم المتحدة) لتخفيف العبء الاقتصادي عن إسرائيل بتقديم مساعدات اقتصادية للفلسطينيين كان يجب ان تقوم بها إسرائيل لأنها دولة احتلال مسئولة وأمريكا هي من قادت الدول الغنية في العالم لتتقاسم مع الدول العربية الغنية إعادة بناء ما دمرته الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة دون أن توجه لوم أو تحاسب إسرائيل

على تلك الأضرار الفادحة التي لحقت بالبشر والأملاك دون مطالبتها حتى بتعويض أضرار الحرب الغير مبررة هذا، ولا تحظى دولة في الإعلام الأمريكي كما تحظى به إسرائيل، ولا تنشغل الدبلوماسية الأمريكية بأمر في العالم كما تنشغل بما له علاقة بإسرائيل وهذا كله لم يكن ليتم إلا إذا كان خلفه قوة متمكنة منظمة وساهرة وتحسب حساب كل شيء بإيجاز أن الانحياز الأمريكي الذي سببه نفوذ جماعات الضغط في المجتمع الأمريكي، هو ما يدفع السياسة الأمريكية في اتجاه التناقض مع المصالح القومية الأمريكية الحقيقية بما يخدم مصلحة الدولة الصهيونية.

وعلى مدى الحقب والسنوات ظل المحللون السياسيون والمفكرون حائرون ويحاولون حل طلاسم مسألة من يتبع الآخر إسرائيل أم أمريكا، وبصيغة أخرى من يوجه الآخر أو من يقود السياسة الخارجية الأمريكية؟ بعد الحيرة والبحث والغوص في المجتمع الأمريكي، وبعد تحسس ثقل الوزن اليهودي الذي تسيطر عليه الصهيونية في الولايات المتحدة، قال البعض أن التناغم في المواقف الإسرائيلية الأمريكية يعود الى التقاء المصالح بينهما وتطابقها في كل ما له علاقة بالعرب وقد أوجد هذا الرأي حيرة أكثر من المسألة نفسها، لأن القياس اعتمد على المقارنة بين حجم الولايات المتحدة من كافة النواحي، وحجم إسرائيل والصهيونية ككم رقمي وهذا بطبيعته ما جعل الآخرين يتخطون هذه

النتيجة والجواب، ويذهبون إلى القفز بكل إمكانيات العقل إلى خارج هذا الفهم والاندفاع للبحث عن جواب شافي، وما زال أصحاب العقول الكبيرة يحاولون.

لكن الحال في الوقت الحاضر، ليس كما يمكن أن نظن أو كما يمكن أن يتمنى المواطن الأمريكي العادي، لأن هناك ما يمنع ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية التي تحكمها هذه المعايير، ما زالت تضع تأييدها المطلق لإسرائيل وما زالت تقف وراءها بقوة وترضع أطفال العرب كره لأمريكا وفى مثل هذه الحال لا يجد المرء تفسيرا سوى أن تكون هناك قوة خارجية كبيرة تتحكم فى القرار الأمريكي، وتدعه أولا يصب في مصلحتها، أي المصلحة اليهودية الصهيونية الإسرائيلية، التي يمثلها اللوبي اليهودي الصهيوني وحتى يكون هناك توازن في إيجاد الجواب المحتمل، لا بد أن نشير إلى أنه من الجائز أن يكون أصحاب القرار الأمريكي هم من يرون المصلحة الأمريكية العليا تقتضي أن تكون العلاقة مع العرب هي ما عليه الآن، لأن نوع العلاقة الحالية بين أمريكا والعرب يجعل العرب يظلوا ضعفاء، تأكلهم النزاعات والاختلافات المحلية بينهم، وتباعدهم الفرقة، وتظل إسرائيل أحد أهم العناصر التي تبقى العرب غير مستقرين.

إن عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي الأمريكي، عملية معقدة تؤخذ فيها اعتبارات كثيرة، ولا يسمح فيها بالارتجال، فعوضا عن الأخذ برأي خبراء السياسة والاقتصاد، يؤتى بعلماء النفس والاجتماع، وتخلط الأمور جميعها، ثم تخضع لعملية حساب بسيطة، ليس مهما فيها أن تكون هناك نسبة خسارة عالية، إنما كم سيكون حجم الربح من جراء تلك العملية، فان كان الربح مرضيا فيتحول كل شيء ليصبح آلة للتنفيذ تقاس به الأشياء عند نهاياتها وليس قبل ذلك كما أن القرارات الاستراتيجية لا تخضع حتى لحساب الربح بقدر ما تكون مهمة لا بد من تنفيذها لحصد ثمن ليس مادي كالنصر في المعركة مثلا، وإنما لترك اثر معنوي عند العدو بحيث لا يضع نفسه في موقف مرة ثانية بحيث يتعرض لمثل ما حدث له من الأمثلة التي اتبعتها إسرائيل في إستراتيجيتها مع العرب، الحرب التي شنتها على حزب الله عام ٢٠٠٦م حينما استعملت قوة مفرطة ضد اللبنانيين، هدمت ما هدمت وقتلت من قتلت، وخربت ما خربت بحجة اسر جنديين صهيونيين من قبل حزب الله، كان من الممكن أن يفك أسرهما بالمفاوضات كما حدث بعد ذلك ومن نتائج الحرب أن الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله قال ما معناه في احد خطبه تعاطفا وتضامنا مع من تضرروا بفعل الآلة العسكرية الإسرائيلية، لو كان يعرف أن النتائج ستكون كما حدث لما تمنى تلك الحرب كما أن عدد الشهداء والجرحى والآلام، وحجم الدمار

الذي أحدثته إسرائيل في قطاع غزة في حربها الغير مبرره في يناير ٢٠٠٩م قد ترك أثرا عميقا لدى الفلسطينيين الذين لم تعد أحوالهم أفضل بعد تلك الحرب بإيجاز أن واضعي القرار أو الخطة الاستراتيجية في الولايات المتحدة لا يخضعون خططهم للارتجال والأهواء الشخصية، وإنما يضعونها ويراعون أن تشتمل على عملية موازنات صعبة ودقيقة بشأن حساب المكسب والخسارة وجدوى القرار.

ومن المواقف التي اتخذتها أمريكا ومضت في طريقها لكي تحققها، وكانت كمن كان يسير على حد السيف ويظل متوازنا، هو تدخلها في جمهورية بنما في أمريكا اللاتينية، والقضاء على حكم عميلها مانويل نورييجا كانت الولايات المتحدة مدركة بان تدخلها في بنما سيكون له أثر اجتماعي سياسي، أي حل مشكلة المخدرات التي تهدد نسيج المجتمع الأمريكي وأمنه القومي وتحسين صورة الإدارة الأمريكية أمام جماهيرها، وتقديمها على أنها جادة في عملية محاربة المخدرات وكان هذا الثمن أعلى كثيرا من القول بان دولة عظمى مثل أمريكا تدخلت في شئون دولة صغيرة، وقامت بالقضاء على أحد عملائها النافعين فحساب الربح والخسارة يوجب أن يتم في إطار ما يسمى، المصلحة العليا للدولة فمصلحة الدولة العليا تحددها رؤى مختلفة لكنها متداخلة كمصالح العقيدة السياسية والدينية التي تستند إليها شرعية النخبة، وليس بالضرورة أن تمثل مصالح غالبية أفراد المجتمع، فما يكون

إنسانيا وخيراً من وجهة نظر إنسانية، ربما لا يكون صالحا من وجهة نظر أصحاب القرار.

بالنسبة للعرب والوطن العربي فإن الغرب من خلال نظرته إلى مصالحه البحتة في القرنين الأخيرين يعتبر المنطقة العربية مصدر هام استراتيجي للمواد الخام وخاصة البترول بعد أن زاد الطلب عليه والوطن العربي مجالا للاستثمارات، وموقعه الاستراتيجي ضروري لأمن الغرب وإن لم يكن تحت نفوذ الغرب فان قوى أخرى طامعة تتطلع إليه، كالاتحاد السوفييتي سابقا مثلا لقد ظل الغرب يبرر تدخله في المنطقة العربية واحتلالها بادعائه وجود فراغ أمني في المنطقة كأن الوطن العربي أرض لا يسكنها شعب له حضارته أو كأن الوطن العربي وجود جغرافي مترامي وبلا تاريخ في أحسن الأحوال إذا اعتبر الغرب أن الأرض العربية مسكونة، فهو يعتبر سكانها شعوبا وقبائل وأقليات بديانات مختلفة ويتحدث غالبيتهم العربية، لكن لا يربطهم رابط حضاري أو اجتماعي واحد، فلكل مصلحته الاقتصادية والسياسية المستقلة التي يسهل تفتيتها بل وعلى هذا الأساس أقام لهم الدويلات الإقليمية المفهوم الصهيوني عن العرب لا يختلف عن نظرة الغرب فالصهاينة يرون فلسطين أرضا بلا شعب والضفة الغربية هي يهوذا والسامرة، والشرق الأوسط هو منطقة وليس أكثر، كأن العالم العربي

مكان بلا زمان، وجغرافيا بلا تاريخ وهم دائما يتحدثون عن فراغ امني في المنطقة العربية ولا بد من ملئه.

الاعتداءات الإسرائيلية

ليس في تاريخ إسرائيل مثال واحد يدلل على أنها كما يزعمون دولة سلام، فالصهيونية احتلت فلسطين عام ١٩٤٨وهناك قرارات كثيرة في الأمم المتحدة حول فلسطين وقرارات حول حقوق اللاجئين لم ينفذ أي قرار منها وكانت هناك مناطق محرمة على طرفي خط النار قبل عام ١٩٦٧ احتلتها إسرائيل خلال سنوات متتالية، ولم تستطع المؤسسات الدولية والرقابة الدولية والأمين العام للأمم المتحدة أن يمنع هذا الاحتلال وخلال عدوان ١٩٦٧ اتخذ مجلس الأمن قراراً بالإجماع يوقف إطلاق النار، وقد وافقت سورية عليه،وإسرائيل وافقت أيضا ومع ذلك فإن إسرائيل احتلت أراضي الجولان بعد هذا القرار وقد أعلنت موافقتها عليه.

وقرارات مجلس الأمن التي تدين الاعتداءات الإسرائيلية هي جملة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن من سنة ١٩٤٨ و التي تدين الاعتداءات الصادرة من الجانب الإسرائيلي، معظم هذه الاعتداءات كانت ضد الفلسطينيين، معظم، إن لم يكن، كل هذه القرارات التي تطلب

استجابة من المسئولين اليهود لم يتم تطبيقها، وجزء منها له أثر كبير على معطيات السلام وأهم هذه القرارات :

١. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٧ صدر هذا القرار بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٤٨ أعرب فيه مجلس الأمن عن الصدمة العنيفة لاغتيال وسيط الأمم المتحدة في فلسطين الكونت فولك برنادوت نتيجة عمل جبان اقترفته جماعة مجرمة من الإرهابيين في القدس.

٢. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩ الصادر بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٨ أعرب فيه مجلس الأمن عن قلقه لعدم تقديم إسرائيل تقريراً عن اغتيال الكونت برنادوت وإقرار واجب الحكومات في التعاون مع موظفي هيئة الرقابة.

٣. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٠١ الصادر بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٣ وفيه يدين مجلس الأمن هجوم إسرائيل على قبية بتاريخ ١٤-١٥ أكتوبر ١٩٥٣.

٤. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٧ الصادر في عام ١٩٦٧ بتاريخ ١٤ يونيو وفيه يدعو مجلس الأمن إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط ١٩٦٧ حيث يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة إلى رفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيين وأسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط.

٥. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ والصادر في سنة ١٩٦٧ كنتيجة لاحتلال إسرائيل الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وغزة و سيناء حيث ورد فيه ضرورة انسحاب القوات المحتلة من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير (حرب ١٩٦٧).

٦. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٨ الصادر في عام ١٩٦٨ بتاريخ ٢٤ مارس والذي يدين فيه الهجوم العسكري الإسرائيلي الواسع النطاق والمتعمد ضد الأردن والذي نتج عنه معركة الكرامة.

٧. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٩ الصادر في عام ١٩٦٨ بتاريخ ١٦ أغسطس يدين فيه الهجوم العسكري الإسرائيلي على الأردن السلط حيث حدث هجومين جويين كثيفين.

٨. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٦٥ لعام ١٩٦٩ بتاريخ ١ أبريل والذي دان الهجوم الإسرائيلي المدني المتعمد على القرى الأردنية والمناطق الآهلة وتكرار هذا الهجوم السلط.

٩. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٧١ لعام ١٩٦٩ بتاريخ ١٥ سبتمبر يدين إسرائيل لحرق المسجد الأقصى في يوم ٢١ أغسطس من سنة ١٩٦٩ ويدعو فيه إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.

١٠. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٣١٧ لعام ١٩٧٢ بتاريخ ٢١ يوليو حيث أعرب مجلس الأمن فيه عن أسفه لتخلف إسرائيل عن إعادة رجال

الجيش والأمن السوريين واللبنانيين المخطوفين ودعوتها إلى إعادتهم دون تأخير.

١١. قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام ٣٣٩ و٣٤١ و٣٤٦و ٣٦٢ و ٣٦٣ و٣٦٨ و٣٦٩ و٣٧٨

١٢. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ و الصادر في سنة ١٩٧٨ حيث صدر نتيجة عملية الليطاني، وبعد استيلاء إسرائيل على مناطق في جنوب لبنان، وذلك لإحداث انسحاب إسرائيلي وإ قامة منطقة عازلة خالية من الفدائيين في جنوب لبنان دعا القرار إسرائيل إلى الانسحاب، والى إقامة قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة في لبنان (يونيفل).

١٣. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٦٨ لعام ١٩٨٠ بتاريخ ٨ مايو يطالب مجلس الأمن فيه إسرائيل بصفتها القوة المحتلة بإلغاء الإجراءات غير القانونية والإبعاد التي اتخذتها ضد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول وقاضي الخليل الشرعي.

١٤. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٦٩ لعام ١٩٨٠ بتاريخ ٢٠ مايو يطالب فيه مجلس الأمن مجددًا إسرائيل بإلغاء الإجراءات المتخذة ضد القادة الفلسطينيين الثلاثة،وتسهيل عودتهم فوراً بحيث يمكنهم استئناف الوظائف التي جرى انتخابهم لها وتعينهم فيها.

١٥. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ بتاريخ ١٧ ديسمبر والذي يدعو إسرائيل إلى إلغاء ضم مرتفعات الجولان بحكم الأمر الواقع.

١٦. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٧٣ لعام ١٩٨٥ بتاريخ ٤ أكتوبر يدين مجلس الأمن فيه العدوان الإسرائيلي على تونس، والذي تسبب عن خسائر فادحة في الأرواح بالإضافة إلى أضرار مادية كبيرة، ويحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تتخذ تدابير لثني إسرائيل عن أعمال عدوانية مماثلة.

١٧. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٢ لعام ١٩٨٦ بتاريخ ٨ ديسمبر يشجب مجلس الأمن فيه قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار ضد المدنيين، الأمر الذي أدى إلى وفاة وإصابة عدد من طلاب جامعة بير زيت.

١٨. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٠٥ لعام ١٩٨٧ بتاريخ ٢٢ ديسمبر وفيه يشجب مجلس الأمن الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ويطلب من إسرائيل أن تتقيد فوراً وبدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

١٩. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٠٧ لعام ١٩٨٨ بتاريخ ٥ يناير يطلب فيه مجلس الأمن أن تمتنع إسرائيل عن ترحيل مدنيين فلسطينيين عن الأراضي المحتلة.

٢٠. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٠٨ لعام ١٩٨٨ بتاريخ ٥ يناير يطلب من إسرائيل إلغاء أمر ترحيل المدنيين الفلسطينيين وكفالة عودة من تم ترحيلهم فعلاً.

٢١. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦١١ لعام ١٩٨٨ بتاريخ ٢٥ أبريل وفيه يدين مجلس الأمن العدوان الإسرائيلي على تونس الذي حدث في ١٦ أبريل ١٩٨٨ والذي أسفر عن خسائر في الأرواح البشرية وأدى بصورة خاصة إلى اغتيال خليل الوزير.

٢٢. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٣٦ لعام ١٩٨٩ الصادر بتاريخ ٦ يوليو يطلب من إسرائيل أن تكفل العودة إلى الأراضي المحتلة لمن تم إبعادهم وأن تكف إسرائيل عن إبعاد أي فلسطينيين مدنيين آخرين.

٢٣. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٤١ لعام ١٩٨٩ بتاريخ ٣٠ أغسطس يشجب استمرار إسرائيل في إبعاد المدنيين الفلسطينيين ويطلب من إسرائيل أن تكفل العودة الآنية والفورية لمن تم إبعادهم.

٢٤. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٢ لعام ١٩٩٠ بتاريخ ١٢ أكتوبر يدين أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية في ٨

أكتوبر من عام ١٩٩٠ في الحرم القدسي الشريف مما أسفر عن مقتل ما يزيد على ٢٠ فلسطينياً، وإصابة ما يربو على ١٥٠ شخصاً بجراح

٢٥. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٣ لعام ١٩٩٠ بتاريخ ٢٤ أكتوبر يشجب رفض الحكومة الإسرائيلية أن تستقبل بعثة الأمين العام ويحثها على أن تمتثل للقرار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٩٠.

٢٦. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨١ لعام ١٩٩٠ بتاريخ ٢٠ ديسمبر يشجب قرار إسرائيل استئناف إبعاد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٢٧. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٩٤ لعام ١٩٩١ بتاريخ ٢٤ مايو يشجب إبعاد إسرائيل للفلسطينيين الذي يمثل انتهاكاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

٢٨. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٢٦ لعام ١٩٩٢ بتاريخ ٦ يناير يطلب من إسرائيل تحاشي قرارات الإبعاد.

٢٩. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٩٩ لعام ١٩٩٢ بتاريخ ١٩ يناير ١٩٩٢ يدين قيام إسرائيل بإبعاد ٤١٨ فلسطينياً إلى جنوب لبنان منتهكة التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٨ ويطلب من إسرائيل أن تكفل عودة جميع المبعدين الفورية والمأمونة إلى الأراضي المحتلة.

٣٠. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٦٠ لعام ٢٠٠٩ بتاريخ ٨ يناير ٢٠٠٩ الخاص بوقف إطلاق النار بعد الهجوم على غزة فى ديسمبر ٢٠٠٨.

قرارات تدين إسرائيل بدون الفصل السابع

كان مجلس الأمن الدولي قد اتخذ القرارات التالية:

قرار مجلس الأمن بتاريخ ٢٤-٣-١٩٧٦ والقاضي بدعوة إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة إلى حين الإنهاء السريع للاحتلال.

القرار ٣٩٠ بتاريخ ٢٨-٥-١٩٧٦ حول دعوة الأطراف المعنية إلى التنفيذ الفوري للقرار ٣٣٨ وتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لستة أشهر أخرى.

القرار ٤٦٦ بتاريخ ٢٢-٣-١٩٧٩ حول الممارسات الإسرائيلية بإقامة المستوطنات على الأراضي المحتلة وعدها عقبة خطيرة في وجه السلام في الشرق الأوسط وليس لها أي مستند قانوني.

القرار رقم ٤٥٢ بتاريخ ٣٠-٥-١٩٧٩ حول الطلب من سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

قرارات مشمولة بالباب السابع وفيتو أمريكى

مشروع عربي طالب بإلحاق عقوبات بإسرائيل بسبب ضم الجولان

عقد مجلس الأمن الدولي عام ١٩٨٢ جلسة للتصويت على مشروع قرار عربي طالب بإلحاق العقوبات بإسرائيل لعدم تراجعها عن ضم الجولان وكان نص القرار أن مجلس الأمن الدولي:

إذ يذكر بقراره ٤٩٧ لعام ١٩٨١ في ١٧-١٢-١٩٨١ ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المجلس قرر انه في حال عدم إذعان إسرائيل للقرار المذكور، فانه سيجتمع بصورة عاجلة للنظر في اتخاذ إجراءات مناسبة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ومذكرا بقرار الجمعية العامة رقم ٣٦ب٢٢٦ بتاريخ ١٧-١٢-١٩٨١وإذ يقرر أن استمرار احتلال الجولان السوري من عام ١٩٦٧ وضمها من قبل إسرائيل في عام ١٩٨١ يشكل تهديدا مستمرا للسلام الأمن الدوليين وعملا بالمواد المتعلقة بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

١- يدين بشدة إسرائيل لعدم تنفيذها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٦ب٣٦ لعام ١٩٨١.

٢- يقرر أن إجراءات إسرائيل في الجولان السوري المحتل التي بلغت ذروتها في قرار إسرائيل الصادر بتاريخ ١٤-١٢-١٩٨١ بفرض قوانينها وقضائها وتشريعاتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل تشكل عملا عدوانيا بموجب بنود المادة التاسعة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة.

٣- يقرر أن على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قاطبة النظر في تطبيق إجراءات فعالة وقوية من أجل إلغاء قرار الضم الإسرائيلي للجولان السوري المحتل والامتناع عن تزويد إسرائيل بأية مساعدة أو عون والتعاون معها في المجالات كلها من اجل منع إسرائيل من تنفيذ سياستها وتطبيقها قرار الضم.

٤- يقرر أيضا دعوة الأعضاء في الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي،وفقا للمادة الخامسة والعشرين من الميثاق.

٥- يحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعها على العمل وفقا لمواد هذا القرار اخذين بعين الاعتبار المبادئ الواردة في الفقرة السادسة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

٦- يدعو هيئات الأمم المتحدة الأخرى كلها و وكالاتها المتخصصة والعاملين فيها بجعل علاقاتهم مع إسرائيل مطابقة لبنود هذا القرار.

٧- يقرر وفقا للمادة التاسعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة تشكيل لجنة من أعضاء مجلس الأمن الدولي لمعالجة هذا الموضوع وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن الدولي حول التقدم في تنفيذ القرار.

٨- يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة رفع تقرير إلى مجلس الأمن الدولي عن تنفيذ هذا القرار.

لكن الولايات المتحدة استخدمت الفيتو فى كل الحالات التى كان يصدر فيها أى إدانة لإسرائيل من الأمم المتحدة، وأصدرت الأمم المتحدة قرارا بإدانة إسرائيل واستنكرت الجمعية العامة الفيتو السلبي وأي دعم سياسي أو اقتصادي أو عسكري أو تقني من شأنه أن يشجعها على ارتكاب العدوان ويعزز إطالة أمد احتلالها وضمها للأراضي العربية المحتلة، ووجهت الدعوة إلى كافة الأعضاء لوقف التعاون مع إسرائيل وقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية معها.

الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن

المخرج من الأزمات التي تعصف بالمنطقة، بسبب التعنت والتمرد على الشرعية الدولية يكون من خلال حمل إسرائيل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي بلغ عددها ثمانية وعشرين قرارا، إذ لا يعقل أن يطالب العالم العراق باحترام قرارات مجلس الأمن، في حين يساعد البعض إسرائيل على أن تكون دولة فوق القانون الدولي.

ومن المستغرب أن تعتبر الولايات المتحدة إسرائيل في موقع الدفاع عن نفسها في أراض محتلة والسلام العادل والشامل في منطقتنا لا يمكن أن يتحقق إلا بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.